

Distr.: General
4 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البند 6 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت *

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:

أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكرة من الأمين العام

1- أُعدَّ هذا التقرير، الصادر عن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقاليمي أو المعهد)، عملاً بقرار اتخذه المجلس في جلسته المعقودة عبر الإنترنت يومي 21 و22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بأن يقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتضمن التقرير معلومات عن عمل المعهد وما حققه من نتائج في عام 2020، وفقاً لنظامه الأساسي (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 56/1989، المرفق).

2- ويتضمن التقرير أيضاً معلومات موضوعية عن تنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة للفترة 2019-2022. وقد وافق مجلس الأمناء على الإطار، الذي يتضمن ست أولويات استراتيجية والأدوات والنُهُج التي يستخدمها المعهد للاضطلاع بأنشطته. ويُطلب إلى اللجنة أن ترحب بتنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي، وأن تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع المعهد بشأن مختلف الأنشطة وتقديم التبرعات لها، دعماً لتنفيذ هذا الإطار.

* E/CN.15/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

290321 290321 V.21-01314 (A)



النتائج التي حققها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس الأمناء

أولاً - مقدمة

1- أنشئ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقاليمي أو المعهد) عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1086 بـ (د-39)، الصادر في عام 1965. والمعهد مؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويتولى إدارته مجلس أمنائه الذي يقدم التوجيه الاستراتيجي ويسهم في تحديد الأولويات. ويقدم مجلس الأمناء تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

2- ويحمل المعهد الأقاليمي رسالة النهوض بالعدالة وسيادة القانون دعماً للسلم والتنمية المستدامة، وذلك ضمن النطاق العريض لولايته بشأن وضع وتنفيذ سياسات عامة أفضل في ميدان منع الجريمة ومكافحتها.

3- ويعمل المعهد الأقاليمي في مجالات متخصصة ومختارة ضمن ميادين منع الجريمة والعدالة الجنائية والحوكمة الأمنية، ومخاطر منجزات التقدم التكنولوجي ومنافعها. ويوفر المعهد أساساً حيويًا لسياسة الأمم المتحدة وعملياتها من خلال برامج المتخصصة المتطورة العملية المنحى في مجالات الأبحاث والتدريب وبناء القدرات. وهو يشكل نافذة لترويج أفكار مبتكرة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

4- وقد عزز المعهد قدرته في مجال التعلم الإلكتروني ووسع نطاق برامجه التدريبية على الإنترنت، مدفوعاً بتقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبناءً عليه، حوّلت برامج المعهد التدريبية، بما فيها ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة، تحولاً شبه كامل حتى يتسنى تقديمها عبر الإنترنت في عام 2020، مع الحفاظ على نهجها المتعدد التخصصات والعملية.

5- وعلاوة على ذلك، قام المعهد بتكثيف أدواته ودرائته في مجالات البحث والتدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية ودعم السياسات من أجل التصدي لمشكلة الأنشطة الإجرامية الجديدة والناشئة، في ضوء مساعي الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والإجرامية المنظمة لاستغلال هذه الجائحة.

6- وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أن الجائحة أدت إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة من قبل لدى فئات معينة، فقد شدد المعهد بشكل خاص، في برامجه وأنشطته، على تخفيف أثر الجائحة على الفئات الضعيفة بتعزيز القدرة على الصمود ومنع الجريمة وتعزيز المجتمعات المحلية المسالمة الآمنة الشاملة للجميع.

7- ويقدم هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمناء موجزاً للأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقاليمي في عام 2020، اتساقاً مع إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022.

ألف - الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022

8- قام المعهد الأقاليمي، من خلال ما اضطلع به من أبحاث وتقييمات للاحتياجات وتحليلات للاتجاهات المتغيرة، ومن واقع التعليقات الواردة من الشركاء والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وقرري السياسات والممارسين، بتحديد التهديدات والتحديات التالية في إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022:

(أ) التشدد والتطرف العنيف: الافتقار إلى تدابير تصبّ محددة السياق، وضعف نظم العدالة الجنائية، والثغرات التي تشوب التعاون على الصعيدين الوطني وعبر الوطني؛

- (ب) نشاط شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الأسواق المشروعة وغير المشروعة؛
الاقتصادات الموازية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والصلات المحتملة مع الشبكات الإرهابية؛
- (ج) ضعف الحوكمة الأمنية وسيادة القانون والافتقار إلى المساءلة المؤسسية في المناطق
الخارجة من نزاعات؛
- (د) تحقيق الأمن باستخدام التكنولوجيا المتطورة: بما يشمل التهديدات والحلول العالمية؛
- (هـ) التهديدات التي تتعرض لها الأماكن المزدحمة والأهداف غير الحصينة؛
- (و) العرضة للاستغلال الجنائي، وأوجه اللامساواة بين الجنسين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي
تستهدف الفئات السكانية الضعيفة؛
- (ز) الاتجاهات المستجدة في مجال الجرائم التي تؤثر في البيئة: استخراج الموارد البيئية
واستخدامها والتجارة فيها بطريقة غير قانونية والاتجار بالمواد الخطرة.

9- ويتضمن الإطار الأولويات الاستراتيجية الست التالية:

- (أ) منع التطرف العنيف ومكافحته؛
- (ب) التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة؛
- (ج) تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع؛
- (د) تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار؛
- (هـ) التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية؛
- (و) منع الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها.
- 10- وقد صيغت بعناية تدابير التصدي لمسائل العدالة الجنائية والأمن والحوكمة التي أبرزها الإطار بغية
دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإسهام فيه. ويهدف المعهد الأقاليمي إلى الإسهام في تحقيق هذه الأهداف
عن طريق مساعدة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بأدواته وخبرته في مجال
البحث، وتقديم التدريب، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ودعم السياسات. وتتناغم أولويات المعهد بصورة
خاصة مع الهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية
المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع
على جميع المستويات)، ولكنها ترتبط أيضاً بعدة أهداف أخرى (من 2 إلى 6 و8 و9 و11 و14 و15).

باء - الأدوات والنُهُج

- 11- في عام 2020، واصل المعهد الأقاليمي وضع تدابير جديدة ومبتكرة في مجال العدالة الجنائية
ووضع السياسات واختبار تلك التدابير والترويج لها في محاولة لبناء قدرات الدول الأعضاء على منع الجريمة
ومكافحتها. وبغية تحقيق هذا الهدف والتصدي لطائفة متغيرة من التهديدات التقليدية والمستجدة، اعتمد المعهد
نهجاً كلياً ومتعدد القطاعات يشتمل على إجراء أبحاث تطبيقية وعملية المنحى، وتبادل المعارف وتعميمها،
وتقديم التدريب والمساعدة التقنية، وإقامة شراكات قوية، ودعم السياسات.
- 12- وعزز المعهد الأقاليمي الأبحاث بغية توسيع نطاق المعارف المتاحة بشأن المشكلات القائمة وفهمها،
وتصميم تدخلات مناسبة. ومن بين الإنجازات المحددة المحققة نشر التقارير التسعة التالية:

(أ) جوانب كثيرة لمشكلة كبرى: ما الذي يحصن أي مجتمع محلي من تغذية نزعة التطرف إلى درجة التطرف العنيف؟ - نتائج مستمدة من مشروع مكافحة التشدد والتطرف العنيف في منطقتي الساحل والمغرب العربي؛

(ب) عندما تتوقف الموسيقى: تأثير الإرهاب على شباب مالي؛

(ج) ديناميات الدعم والمشاركة: فهم مواقف الشباب المالي تجاه التطرف العنيف؛

(د) الاستخدامات الخبيثة والمنحرفة للنكاء الاصطناعي؛

(هـ) "أوقفوا فيروس المعلومات المضللة: خطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة خلال جائحة كوفيد-19 والخيارات التكنولوجية لمكافحته؛

(و) نحو الابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي: التقرير الثاني عن النكاء الاصطناعي في مجال إنفاذ القانون الصادر عن الإنترنت ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لأبحاث الجريمة والعدالة؛

(ز) مجموعة مؤلفات خاصة عن النكاء الاصطناعي؛

(ح) كوفيد-19: اليوم الذي اكتشفنا فيه هشاشتنا وقوتنا؛

(ط) تقرير موجز عن اجتماعات المعهد المعقودة عبر الإنترنت، بعنوان "كوفيد-19، أولويات منع الجريمة والعدالة الجنائية: تسليط الضوء على الفئات الضعيفة".

13- وقدمت هذه الأبحاث معلومات مقارنة عن خيارات سياساتية مختلفة ومدى نجاحها الفعلي أو المحتمل، ومن ثم دعمت عملية وضع وتنفيذ البرامج بفعالية وأسهمت فيها. وعلى الرغم من أن عدة تقارير بحثية ركزت على الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19، فإن الأبحاث التي اضطلع بها المعهد ساعدت أيضاً على صوغ استراتيجيات سياساتية اجتماعية وجنائية محدّدة الأهداف، وذلك من خلال استكشاف الكيفية التي تعرقل بها الجريمة والعنف مسار التنمية وتقديم تحليلات مصممة خصيصاً للدول الأعضاء. ومن خلال تعميم البيانات النوعية والكمية وتحليل اتجاهات الجريمة، ساعد المعهد الدول الأعضاء على إدكاء الوعي بالاحتياجات والثغرات الموجودة في نظم العدالة الجنائية وأطر السياسات ذات الصلة.

14- وساهمت أنشطة التدريب والتعلم التي يضطلع بها المعهد الأفريقي مساهمة نشطة في نقل وتعميم ما اكتسبه من خبرة داخلية من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج في إطار أولوياته الاستراتيجية الست. وبفضل ما يتمتع به المعهد من قدرة داخلية متطورة على تصميم أنشطة التعلم وتنفيذها وإدارتها وتقييمها، جنباً إلى جنب الشبكة الواسعة المتاحة من الخبراء والشراكات، وهي خبرات وشراكات يجري تدعيمها وتوسيع نطاقها باستمرار، تمكن المعهد من تنظيم أنشطة تدريبية عديدة.

15- وفي إطار مشاريع وبرامج التعاون التقني التي ينفذها المعهد الأفريقي على سبيل المتابعة لأوليواته الاستراتيجية، نُظِم تدريب مهني لتنمية قدرات موظفي السلطات القضائية والتشريعية وإنفاذ القانون والسجون، والأفراد العسكريين، وحفظة السلام، والاختصاصيين النفسيين، والمرشدين الاجتماعيين، والإعلاميين. وإضافة إلى ذلك، نُظِم تدريب مهني مصمّم خصيصاً بناء على طلب مختلف المنظمات بهدف بناء القدرات المؤسسية والفردية أو تعزيزها في المجالات التي تقع ضمن نطاق ولاية المعهد وضمن أولوياته الاستراتيجية.

16- وإضافة إلى تقديم التدريب المهني، واصل المعهد الأفريقي تصميم وتنفيذ برامج لمنح درجة الماجستير ودورات تعليمية متخصصة بالدراسات الجامعية العليا تمحورت حول ولاية المعهد وتركيزه على مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية والأمن والقانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان.

17- وفي عامي 2019 و2020، نُظمت الدورة الرابعة عشرة لماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة عبر الإنترنت، بالتعاون مع جامعة السلام لفائدة مجموعة مكونة من 52 طالباً من 19 بلداً يرغبون في التخصص في مجالات القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والجريمة عبر الوطنية. وحُوِّلَت أيضاً محاكاة المحكمة السورية، وهي واحدة من العلامات المميزة للماجستير واستندت في عام 2020 إلى حبكة فيلم "Eye in the Sky" (عين في السماء)، لتقديمها على الإنترنت، حيث قدم الطلاب مرافعاتهم عبر الإنترنت أمام هيئة من القضاة الدوليين.

18- وإضافة إلى ذلك، وُضِعَ تصور وتصميم لعدد من الدورات لطلاب الدراسات العليا والمهنيين لتقديمها عبر الإنترنت، باستخدام منهجيات التدريب الدينامية التي وضعها المعهد. وشمل ذلك تنظيم ست دورات تدريبية متخصصة على الإنترنت للمهنيين الشباب وطلاب الدراسات العليا بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والجامعات الدولية، وذلك لنشر معارف المعهد في مجالات الهجرة وحقوق الإنسان ومكافحة التطرف العنيف وخطاب الكراهية والأمن الغذائي وحماية التراث الثقافي. وسيُجسّد في الدورات المقررة لعام 2021 ما يستبان من دروس مستفادة وممارسات فضلى، بغية زيادة تحسين تلك الدورات.

19- وضمت مجموعة خبراء التدريب خبراء المعهد الأقاليمي الداخليين المتخصصين، وكذلك أكاديميين وممارسين وكبار موظفي الأمم المتحدة، وهو ما كفل بلورة أفكار ومنظورات متنوعة. وفي كل عام، يتولى موظفو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريس عدد من المواضيع المتصلة بالجريمة المنظمة وعبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالبشر والجرائم البيئية وسيادة القانون.

20- وواصل المعهد الأقاليمي، في إطار تطبيقه للنتائج والدروس المستفادة المستمدة من أبحاثه، تقديم التدريب والمشورة والتوجيه العمليين الميدانيين في طائفة من المجالات المواضيعية العالية التخصص ذات الصلة بالجريمة والعدالة. وقدم المعهد المشورة أيضاً إلى نظرائه بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة على الصعيدين السياساتيين والتنفيذين معاً، بغية تمكينهم من التصدي على نحو أكثر فعالية لتحديات محددة.

21- وأدى المعهد الأقاليمي، بصفته منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأعضاء والمؤسسات الحكومية المحلية ومؤسسات الأبحاث والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، دوراً حاسماً في تنظيم وتنسيق الجهود الرامية إلى إيجاد أفكار ونهج مبتكرة.

22- وبفضل ما يتمتع به المعهد الأقاليمي من موقع فريد باعتباره منتدى عالمياً، تباذل المعهد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة العديدة المنبثقة عن برامجه وأنشطته مع المجتمع الدولي. وقد استخدم المعهد أساليب شتى للنهوض بالتعلم وإنشاء الوعي في مجال الجريمة والعدالة، مثل عقد واستضافة مؤتمرات دولية وحلقات عمل ودورات متخصصة للممارسين عبر الإنترنت، والبرنامج السنوي لمنح درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وإضافة إلى ذلك، قدم المعهد دعماً مباشراً لتنمية قدرات الجهات الوطنية المعنية في هذا المجال، مع العمل أيضاً على تعزيز التعاون وتبادل خبراته وممارساته الدولية الجيدة مع هذه الجهات بهدف إنكاء وعيها. وقد عززت هذه الجهود بالمنشورات الدورية التي يُصدرها المعهد، بما في ذلك مجلة *Freedom from Fear* (التحرر من الخوف) والورقات السياسية والمواد المتخصصة التي أُعدت نتيجة لما اضطلع به المعهد من مشاريع بحثية وجهود تدريبية وأنشطة ميدانية.

23- وقد مولت الأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقاليمي في عام 2020 من التبرعات حصراً. وكانت الجهات المانحة الرئيسية له هي الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وجنوب أفريقيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة، والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، والشركة الصناعية والتجارية للمنتجات الغذائية (SICPA)،

وشركة Qbit1، وشركة Compagnia di San Paolo، وجهات أخرى عديدة من شركات القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الدولية.

24- وكان لعمل المعهد الأقاليمي تأثير واسع النطاق على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، واستفادت طائفة واسعة من الجهات المعنية من مساعدته التقنية. ونُفذ برنامج أنشطة المعهد من خلال مقره الكائن في تورينو، إيطاليا، وشبكة من المكاتب الصغيرة، تشمل مكنتي اتصال في روما ونيويورك، ومكتبي مشاريع في بروكسيل وجنيف، ومركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات (علم الإنسان الآلي) في لاهاي، ومراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية الكائنة في تبليسي والجزائر العاصمة والرباط وطشقند وعمّان ومانبلا ونيروبي. ويشارك المعهد في آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المواقع التي يكون له فيها وجود رسمي.

ثانياً - منع التطرف العنيف ومكافحته

25- واصل المعهد الأقاليمي، في إطار تركيزه على منطقة الساحل والمغرب العربي، دعم المبادرات التي وضعتها المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف العنيف في تسعة بلدان. ومن خلال دعمه لتلك المبادرات، جمع المعهد معلومات وبيانات قائمة على الأدلة عن نوع الاستراتيجيات والتدابير التي تعمل بفعالية، على الصعيد المحلي، من حيث بناء قدرات أقوى على مواجهة التطرف الإرهابي، لا سيما في أوساط الشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة. وبُنيت أيضاً الأبحاث المتعمقة القائمة على الأدلة التي أجراها المعهد كيف أثر وجود الجماعات الإرهابية على حياة الشباب، وحددت متغيرات تستحق أن تولى المزيد من الاعتبار عند وضع أي سياسات وممارسات محلية ووطنية لمكافحة التطرف العنيف.

26- وتحقيقاً لتلك الغاية، أسهم المعهد أيضاً في إنكاء الوعي العالمي بأهمية الرياضة والوسائل المحددة التي يمكن، بل ينبغي أن تُستخدم من خلالها لتعزيز السلام والعدالة والشمول، فضلاً عن الشعور بالانتماء والصمود في وجه التطرف العنيف.

27- وفيما يتعلق بجهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، قام المعهد بإنكاء الوعي بخطر التشدد داخل السجون والتدابير المتخذة لمواجهة هذا الأسلوب من التشدد. ووضع المعهد، على وجه الخصوص، مبادئ توجيهية لتعزيز نوعية التدريب المقدم لموظفي السجون، بهدف عام هو تعزيز إدارة شؤون الجناة المتطرفين العنيفين في السجون.

28- وعلاوة على ذلك، قام المعهد بتصميم وتطوير أنشطة تدريبية لتعميم المعارف المكتسبة من خلال تنفيذ مشاريعه وبرامجه المتعلقة بالتطرف العنيف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، قدم المعهد دورة تدريبية عبر الإنترنت لطلاب جامعة سيبينا (إيطاليا) ركزت على موضوع "فهم التطرف العنيف ومنعه: البرامج والأساليب اللازمة في هذا الصدد".

ألف - دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والأنشطة المتطرفة

29- اعترافاً بالدور الحاسم الذي تؤديه المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف، واصل المعهد الأقاليمي دعم وتنفيذ برامج ترمي إلى منع ومكافحة التشدد وتجديد الإرهابيين والتطرف العنيف.

30- وقد ركز المعهد على منطقة الساحل والمغرب العربي، وقام بتجريب وتقييم مبادرات ذات طبيعة متنوعة تولت تنفيذها منذ عام 2017 طائفة متنوعة من المنظمات الشعبية في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية على حد سواء. وأشركت المبادرات مختلف الجهات الفاعلة المعرضة لخطر التطرف، مع التركيز بشكل خاص على الشباب. وبحلول نهاية عام 2020، كان المعهد قد دعم 83 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية في بوركينا فاسو وتشاد وتونس والجزائر وليبيا ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر، حيث نفذ أكثر من 500 نشاط شارك فيه ما يزيد عن 23 000 مشارك. ومنذ آذار/مارس 2020، أُجريت عن بُعد بعض الأنشطة الميدانية المقررة (على سبيل المثال، جلسات تدريبية عُقدت عبر الإنترنت وعروض مسرحية سُجلت ونشرت على وسائل التواصل الاجتماعي).

31- واعتمد النهج الناجح للمعهد في منع ومكافحة التطرف العنيف اعتماداً كبيراً على المعرفة المحلية لمنظمات المجتمع المدني في استبانة المظالم الموجودة على مستوى المجتمع المحلي، وعلى قدرتها على صياغة حلول مصممة لتلائم السياق، على أساس المبدأ المُثبت بأن الحلول المحلية التشاركية لها تأثير أطول أجلاً من الحلول الآتية من خارج المجتمع المحلي. ونتيجة لذلك، تباينت مبادرات المعهد بالضرورة من مجتمع محلي إلى آخر. وشملت المبادرات الرئيسية التقفيف في مجال حقوق الإنسان والتخفيف من حدة النزاعات وإدارتها بدون عنف. وسلطت مبادرات أخرى الضوء على مجالات مواضيعية فرعية هي الشمول، والتماسك الاجتماعي، والتسامح، والمشاركة الفعالة للمواطنين والتمثيل السياسي، والتسامح الديني، وحقوق المرأة، واحترام التنوع. وساعد المعهد أيضاً الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى الحد من تأثير الإيديولوجية المتطرفة العنيفة وتحدي خطاب المتطرفين، بتقديم بدائل إيجابية وعملية وواقعية للعنف.

32- وقد نُشرت التوصيات والنتائج وقصص النجاح والدروس المستفادة من عمل المعهد في منطقة الساحل والمغرب العربي في تقرير تحليلي نهائي في عام 2020.⁽¹⁾ وتضمن التقرير بحثاً موضوعياً عن السياق الجغرافي والسياسي للبلدان التسعة المستهدفة، مع إيلاء اهتمام خاص لعدد ونوع الأنشطة الإرهابية التي حدثت في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2015 ونيسان/أبريل 2020، كما تضمن تحليلاً متعمقاً للمبادرات والنهج التي نفذتها منظمات المجتمع المدني، مع أخذ المظالم التي حددتها المجتمعات المحلية في الاعتبار.

باء - العمل مع الفئات السكانية الضعيفة، وخصوصاً الشباب المعرضين للمخاطر، في سبيل تعزيز منع ومكافحة التطرف العنيف عن طريق التمكين وبناء القدرة على الصمود

33- استخدم المعهد الأقاليمي، في سياق تركيزه على مالي، العديد من الأدوات، بما في ذلك الأبحاث وحلقات العمل التدريبية وخطط التوجيه، لمكافحة روايات الإرهابيين وتعزيز قدرة الفئات الضعيفة على الصمود أمام الخطاب العنيف والمتطرف.

34- وأدت المشاركة المستمرة للقادة الشباب في مالي في برامج المعهد التوجيهية والتدريبية التي تركز على تعزيز مهارات التفكير النقدي والمواقف تجاه إدارة النزاعات والكفاءات السياسية، إلى تعزيز جهود المجتمعات المحلية الرامية إلى منع التطرف والأنشطة المتطرفة ومناهضتها. وقام القادة الشباب، الذين ينحدرون من جميع مناطق مالي تقريباً، بمساعدة المعهد، بنقل المعارف التي اكتسبوها إلى مجتمعاتهم الأصلية، بسبل من

(1) United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, *Many Hands on an Elephant: What Enhances Community Resilience to Radicalization into Violent Extremism? – Findings from the Project on Countering Radicalization and Violent Extremism in the Regions of Sahel and Maghreb* (Turin, Italy, 2020)

بينها تنظيم دورات تدريبية تلقائية بين الأقران على المستوى المحلي، يقودها قادة شباب دربههم المعهد وشارك فيها أكثر من 800 شخص.

35- ونُظمت دورات تدريبية شخصية بشأن أدوات وتقنيات الخطابة والاتصال لحفز الحوار وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود. وقدم خبراء محليون سبق أن دربههم المعهد الأقاليمي تدريباً مكثفاً إلى مجموعة مؤلفة من 30 قائداً شاباً من مختلف مناطق مالي، بهدف عام يتمثل في تعزيز قدرتهم على الإقناع بقيمة الصمود في مواجهة التطرف العنيف والعمل مع المجتمعات المحلية لتحديد تدابير مصممة خصيصاً لمواجهة التطرف وخطابه.

36- ودعم المعهد أيضاً هؤلاء القادة الشباب من خلال برنامج توجيهي مخصص. وخطط المعهد وراقب الاجتماعات بين الموجهين والمتدربين، وشجعهم على الدخول في حوار منتظم، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19. وساعد المعهد أيضاً في جمع بيانات نوعية من البرنامج التوجيهي بغرض استبانة الممارسات الجيدة في تعزيز قدرة الشباب على الصمود أمام التطرف العنيف.

37- ومن أجل زيادة الوعي بظاهرة التطرف العنيف في مالي من منظور الشباب، والمساعدة على تصميم مبادرات مقبلة لمنع التطرف العنيف ومكافحته في البلد، مع التركيز بشكل خاص على استراتيجيات الصمود، أعد المعهد تقريرين بحثيين.⁽²⁾ واستند كلا التقريرين إلى بيانات جُمعت في باماكو وموبتي وميناكا في مالي. وعرض التقرير الأول عينة تمثيلية وقدم رؤى جديدة عن تأثير الإرهاب على الشباب. واستند التقرير الثاني إلى 300 استبيان واستكشف مواطن دعم العنف و/أو الرغبة في الانخراط فيه في المناطق الثلاث المشمولة بالبحث في مالي، مع التركيز على تأثير عوامل الخطر المختلفة على احتمال الانخراط في العنف. وأولي اهتمام خاص للتعرض للعنف وانعدام الأمن؛ والدور الذي يؤديه التعريف الذاتي بالانتماء إلى جماعات إثنية ودينية كدافع للانخراط في العنف؛ ومواقف المشاركين تجاه الغرب.

جيم- تعزيز استخدام الرياضة والقيم الرياضية كأداة لمنع التطرف العنيف

38- تعاون المعهد مع مكتب مكافحة الإرهاب، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، والمركز الدولي للأمن الرياضي في إطار البرنامج العالمي المعني بأمن الأحداث الرياضية الكبرى، ومبادرة تعزيز الرياضة والقيم الرياضية كأداة لمنع التطرف العنيف. وفي عام 2020، أعد المعهد مشروعاً لمجموعة من استعراضات المؤلفات المنشورة والتشريعات والسياسات والممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام الرياضة والقيم الرياضية كأداة لمنع التطرف والتشدد العنيفين. وتمثل الغرض من مشروع المجموعة في تحديد الجوانب الفريدة وشذذ المبادرات المستقبلية في إطار البرنامج العالمي. وأطلق المعهد أيضاً دعوة مفتوحة لتقديم العروض، وذلك لتقديم منح صغيرة لمنظمات المجتمع المدني التي تطرح إجراءات مبتكرة تهدف إلى استخدام الرياضة والقيم الرياضية لمنع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، وتلقى 420 طلباً من أكثر من 70 دولة عضواً. وستنفذ الأنشطة في عامي 2021 و2022.

(2) United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute and International Centre for Counter-Terrorism, *When the Music Stops: The Impact of Terrorism on Malian Youth* (Turin, Italy; The Hague, 2020); *Dynamics of Support and Engagement: Understanding Malian Youths' Attitudes Towards Violent Extremism*

دال - تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة إدماجهم، داخل السجون وخارجها على السواء

39- واصل المعهد الأقاليمي، في عام 2020، تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء حتى تحوّل إلى سياسات وطنية الممارسات الجيدة ذات الطابع العام التي أصدرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حسبما وردت في مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين العنيفين، التي تتناول الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيل المتطرفين العنيفين المسجونين. وفي هذا السياق، واصل المعهد عمله مع مسؤولي السجون الوطنيين في مالي لوضع إجراء لتقييم المخاطر فيما يتعلق بالجناة المتطرفين العنيفين المسجونين.

هاء - معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

40- واصل المعهد استخدام مجموعة أدوات السياسات المتعلقة بممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب كأساس لأنشطة بناء القدرات التفاعلية لفائدة مقرري السياسات والممارسين، وذلك لتمكينهم من فهم هذه الصلة وما يتعلق بها من جرائم والتصدي لهما على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، أعد المعهد هذه المجموعة من الأدوات لتوسيع نطاق ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وقدم معلومات عن هذه الصلة ومظاهرها الإقليمية، كما قدم توصيات بشأن سبل تنفيذ كل ممارسة من الممارسات الجيدة البالغ عددها 25 ممارسة. وتزود مجموعة الأدوات الجهات المعنية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بأداة عملية لتطبيق الممارسات الجيدة في مناطق مختلفة، بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء المعنية وسائر الجهات المهتمة بالأمر على فهم تلك الصلة ومنعها والتصدي لها على نحو أفضل.

41- واستخدم المعهد مجموعة الأدوات، بالتعاون مع المركز الوطني لمكافحة الإرهاب في كينيا، لتدريب مجموعة مؤلفة من 30 مشاركاً من مختلف أجهزة إنفاذ القانون في البلد، من بينهم قضاة ومدعون عامون. وأجري التدريب عبر الإنترنت وشمل تمارين لوضع السيناريوهات استناداً إلى حالات حقيقية صُممت لتبسيط الضوء على الممارسات الجيدة في إطار مجموعة الأدوات، مثل معالجة تبادل المعلومات داخل الوكالات، وفيما بينها، وتعزيز قدرة النظام القضائي على مكافحة الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وضمان اعتراف المهنيين القانونيين بالصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وتحديد أولويات أمن الحدود وتعزيزه.

42- وعُقدت أيضاً جلستان تدريبيتان عبر الإنترنت لصالح مجموعتين مختلفتين في ألبانيا، بالتعاون مع مركز التنسيق لمكافحة التطرف العنيف-ألبانيا. وتألّفت المجموعة الأولى من أخصائيين اجتماعيين وممثلين لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ وركزت الدورة التدريبية على الجوانب المحلية للصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وضمان قدرة المجتمعات المحلية على الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم المبادرات الاقتصادية، ودعم برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وركزت الدورة التدريبية الثانية على بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون، واستهدفت زيادة وعي الممارسين المعنيين وزيادة قدراتهم فيما يتعلق بالصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وزيادة قدرتهم على رصد الفضاء السيبراني.

ثالثاً - التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة

ألف - النهوض بقدرة الدول الأعضاء على تحسين تتبع الموجودات المرتبطة بأفعال الفساد الكبرى وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها

43- على الرغم من القيود التي سببتها جائحة كوفيد-19، صاغت تونس تشريعاً، بدعم تقني من المعهد، لإنشاء وكالة جديدة لتتبع الأصول المرتبطة بالفساد وغيره من الجرائم الخطيرة. وأسفر الدعم الذي قدمه المعهد إلى حكومة تونس أيضاً عن صياغة تشريع جديد بشأن المصادرة غير الجزائية للأصول المرتبطة بالفساد والأشكال المتعددة للجريمة المنظمة؛ وهذا التشريع هو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

44- وشرع المعهد في أعمال إضافية لمكافحة الفساد في ليبيا في أيلول/سبتمبر 2020. وعلى الرغم من القيود المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد-19، أجرى المعهد استعراضاً شاملاً لحالة التدفقات المالية غير المشروعة المتولدة عن الفساد في ليبيا.

45- وبدأ المعهد في نيسان/أبريل 2020 العمل المتعلق باسترداد الموجودات والتدفقات المالية غير المشروعة في البلدان المشمولة بمبادرة الشراكة الشرقية. وأجرى المعهد استعراضات شاملة لحالة التدفقات المالية غير المشروعة وأصدر ورقات بحثية عنه في أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وإضافة إلى تلك الاستعراضات، زود المعهد مقرري السياسات في كل بلد بخرائط طريق واضحة للتعديلات القانونية والتشغيلية الأولية اللازمة لزيادة الكفاءة والفعالية في تعقب الموجودات المرتبطة بالجريمة المنظمة والفساد على المستويات العليا وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها.

باء - تعزيز السياسات والآليات الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار غير القانوني والجريمة المنظمة

46- استمر المعهد، في إطار سعيه إلى زيادة المعرفة بالطرائق المختلفة التي تحدث بها انتهاكات الملكية الفكرية وتحسين فعالية التدابير الوطنية والدولية المتخذة للتصدي لها، في إجراء تحليلات متعمقة لدراسات حالات فردية متعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

47- وفي عام 2020، أجريت تحليلات متعمقة للحالات الثلاث التالية: (أ) حالة من هولندا تنطوي على اختراق سلسلة التوريد المشروعة بأنواع من البيرة المقلدة؛ (ب) حالة من الدانمرك تنطوي على مسؤولية جنائية لمدير صفحة على شبكة الإنترنت حقق أرباحاً بالإعلان عن أداة لانتهاك حقوق النشر على الإنترنت (مسؤولية مشروطة)؛ (ج) حالة من بلجيكا تنطوي على بيع منتجات مقلدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي واستغلال خدمات التخزين المؤقتة.

48- ويعكف المدعون العامون وقضاة التحقيق في بلدان أخرى على تطبيق النتائج المستخلصة من تحليلات دراسات هذه الحالات الفردية باعتبارها ممارسات فضلى ودروساً مستفادة، لتعزيز الإجراءات القضائية وما تسفر عنه من نتائج.

49- وأجرى المعهد أيضاً دراسة لتحسين استبانة وفهم سبل التطبيق العملي للتدابير القانونية التي يمكن تطبيقها على انتهاكات الملكية الفكرية عبر الإنترنت عن طريق التعاون القضائي. وزادت الدراسة من مستوى المعرفة بهذه الأدوات، مما أدى إلى استخدام عدد متزايد من سلطات التحقيق والادعاء لها.

رابعاً - تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع

50- سعى المعهد الأقاليمي في عام 2020 إلى تعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام وتوطيد العمليات الديمقراطية عن طريق تعزيز المساءلة في المؤسسات وتوطيد سيادة القانون وبناء مؤسسات قضائية قوية في البلدان الخارجة من نزاع.

51- وتحقيقاً لتلك الغاية، عمل المعهد على توعية الجهات الوطنية المعنية بالاحتياجات والثغرات الموجودة في سياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، عن طريق سد الثغرة بين المعايير الدولية والبرامج الوطنية المتعلقة بعدالة الأحداث، وتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة كعامل حاسم في منع التطرف العنيف وتجنيد الإرهابيين في البلدان الخارجة من نزاع.

52- وأسهم الدعم المقدم من المعهد الأقاليمي إلى الدول الأعضاء في مجال تتبع واسترداد الموجودات المرتبطة بالفساد والأشكال الأخرى من الجرائم الخطيرة، في تعزيز سيادة القانون وثقة الجمهور، وشكل نموذجاً للبلدان الخارجة من نزاع التي تنظر في اتخاذ إجراءات لاسترداد موجودات مسروقة.

ألف - تحسين قدرة البلدان الخارجة من نزاع على تعزيز مؤسساتها المعنية بالعدالة الجنائية وإنفاذ القانون والرقابة

53- اضطلع المعهد الأقاليمي بعدة مبادرات للمساعدة على تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون والرقابة في البلدان الخارجة من نزاع. وانطوى ذلك في المقام الأول على تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من نزاع على استرداد الموجودات المسروقة وتوفير التدريب اللازم لإعادة تأهيل المجرمين والمتطرفين الذين يستخدمون العنف.

54- وعلاوة على ذلك، نُفذت أنشطة تدريبية من أجل تعزيز قدرات الأفراد العسكريين وحفظه السلام الذين جرى نشرهم أو المقرر نشرهم في بلدان خارجة من نزاع لدعم عملية الانتقال إلى الديمقراطية. ونُظمت دورة عبر الإنترنت بشأن حماية التراث الثقافي في بيئات ما بعد انتهاء النزاع لفائدة حفظه السلام، شارك فيها 43 فرداً من الجيش الإيطالي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

باء - تحسين المعارف في نظم العدالة الجنائية في البلدان الخارجة من نزاع بشأن عوامل الخطر والصلات المشتركة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب

55- عقب نشر مجموعة أدوات السياسات المتعلقة بممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، قدم المعهد المشورة إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية بشأن أفضل سبل التعامل مع الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وتعزيز فهمهم لهذه الظاهرة الدائمة التحول، وتوفير التعاريف ونقاط المراقبة لتيسير رصدها.

خامساً - تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار

56- دعم المعهد الأقاليمي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والجهات المعنية الأخرى بتعزيز فهمها لكل من المخاطر والفرص التي تطرحها أحدث التطورات في العلوم والتكنولوجيا. وعزز المعهد أيضاً الوعي بالسبل التي يمكن بها لأوجه التقدم التكنولوجية أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

57- وواصل المعهد تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة المخاطر والفرص التي يطرحها التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا، في مجالات من بينها الذكاء الاصطناعي والروبوتيات، والواقع المعزز والافتراضي، وتحليل البيانات الضخمة، وأمن سلاسل الإمداد، والتكنولوجيات اللامركزية. وتحقيقاً لهذه الغاية، كرس المعهد اهتمامه على نحو استراتيجي لتحسين فهم وكالات إنفاذ القانون لما يلي: (أ) المخاطر المتصلة باستخدام التكنولوجيا لأغراض خبيثة؛ (ب) الأفكار المبتكرة لاستخدام التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلاسل كتل البيانات والواقع الافتراضي، لمواجهة التهديدات الأمنية ومختلف أشكال الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الإرهاب واستغلال الأطفال؛ (ج) التحديات القانونية والأخلاقية والاجتماعية المرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيا.

ألف - تعزيز المعرفة بأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا لمكافحة الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل

58- واصل المعهد إسهامه في منع وقوع حوادث إرهابية مقبلة متصلة بأسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال استبانة المخاطر والمنافع المرتبطة بأوجه التقدم ذات الصلة في العلوم والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد، جمع المعهد بيانات ومعلومات عن الأفكار والخيارات القائمة على التكنولوجيا لمنع ومكافحة هذا الإرهاب، بما في ذلك استخدام تحليلات البيانات الضخمة لرصد انتشار أسلحة الدمار الشامل، واستخدام تكنولوجيا السجلات الموزعة لتعزيز النظام الحالي لحصر المواد النووية ومراقبتها، واستخدام الواقع الافتراضي لتدريب السلطات الجمركية على المعابر الحدودية.

59- ونوقش جميع البيانات والمعلومات وجرى التحقق من صحتها خلال ثلاثة اجتماعات عُقدت عبر الإنترنت مع خبراء من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية وقطاعات التكنولوجيا. وأعد تقرير بعد ذلك يصف المخاطر والفرص المتصلة بالابتكار التكنولوجي في مجال الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل (سيصدر قريباً). وخضع التقرير لاستعراض الأقران بواسطة الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية البنى التحتية الحيوية، التابع لاتفاق الأمم المتحدة للتسسيق العالمي لمكافحة الإرهاب. ونظم المعهد أيضاً حلقة دراسية شبكية مع مكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتعميم النتائج. وحضر هذه الحلقة الدراسية ما يقرب من 200 ممثل من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاعات التكنولوجية.

باء - تعزيز المعرفة بأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا لمكافحة الاختراق الإجرامي لسلسلة الإمداد المشروعة

60- واصل المعهد تعزيز المعرفة بدور التكنولوجيا في التصدي للتهديدات التي يشكلها اختراق الجريمة المنظمة لسلسلة الإمداد المشروعة. وفي عام 2020، ركز المعهد على المجالات المواضيعية الرئيسية الخمسة التالية: (أ) الغش في الأغذية؛ (ب) الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (ج) مبيدات الآفات المقلدة والمتدنية المستوى؛ (د) الغش في الوقود؛ (هـ) تعدين المعادن الثمينة والاتجار بها على نحو غير مشروع.

61- وعمل المعهد في تعاون وثيق مع عدة منظمات ومراكز بحوث وكيانات قطاع خاص وطنية ودولية، لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بسيناريوهات المخاطر والأفكار والخيارات القائمة على التكنولوجيا لمكافحة الاختراق الإجرامي لسلسلة الإمداد المشروعة. ونظم المعهد ثلاث حلقات عمل عبر الإنترنت للتحقق من صحة النتائج وسينشر تقريراً عن التحليلات والنتائج والتوصيات في عام 2021.

62- ونظم المعهد أيضاً دورة تدريبية متخصصة عبر الإنترنت بشأن اختراق الجريمة المنظمة سلسلة الإمداد المشروعة أثناء جائحة كوفيد-19. وضمت الدورة أكثر من 160 مشاركاً من وكالات إنفاذ القانون والمؤسسات الحكومية والصناعة والأوساط الأكاديمية.

جيم- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة وخيارات التكنولوجيا في هذا الصدد

63- في عام 2020، رصد المعهد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، وقام، على وجه الخصوص، بتحليل دور الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والإجرامية المنظمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نشر المعهد تقريراً بعنوان "أوقفوا فيروس المعلومات المضللة: خطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة خلال جائحة كوفيد-19 والخيارات التكنولوجية لمكافحته". ويصف التقرير كيف تحاول الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والإجرامية المنظمة استغلال الجائحة لتوسيع نطاق أنشطتها وتعريض فعالية ومصادقية تدابير التصدي التي تتخذها الحكومات للخطر. واستبان الرصد الذي قام به المعهد زيادة هائلة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة بهدف تقويض الثقة في الحكومات، وفي الوقت نفسه، تعزيز الخطاب المتطرف واستراتيجيات التجنيد والسيطرة على مناطق النفوذ بواسطة الجماعات الإجرامية.

64- وحل التقرير أيضاً السبل التي يمكن بها للتكنولوجيا أن توفر أدوات صالحة لمكافحة المعلومات الخاطئة والمضللة على الإنترنت، مع تسليط الضوء على المزايا والقيود في هذا الصدد. وأكد التقرير أن التكنولوجيا يمكن أن تدعم قدرة الناس على تقييم صحة المعلومات على الإنترنت، ولكنها لا تحل محل هذه القدرة. وعلاوة على ذلك، أشار التقرير إلى أن الاستخدام الفعال للتكنولوجيا للكشف عن المعلومات المضللة وفصحها من شأنه أن يمكن الناس الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي من اتخاذ قراراتهم المستتيرة بشأن ما هو متحقق منه وما هو غير متحقق منه، مما يمكن بدوره الناس من بناء علاقة أوثق مع الحقيقة والعدالة.

65- وعلى سبيل المتابعة للتقرير، نظم المعهد دورة تدريبية بشأن المعلومات المضللة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 مع خبراء حكوميين من سيراليون، ولا سيما خبراء في وسائل الإعلام والاتصالات من وزارة الداخلية، وهيئة الإيرادات الوطنية، ووزارة الطاقة، ووزارة الدفاع والأمن الوطني، ووزارة الصحة والمرافق الصحية. وحللت الدورة كيف تستخدم الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والإجرامية المنظمة، وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة أثناء جائحة كوفيد-19 بهدف نشر معلومات خاطئة ومضللة. وقدمت الدورة أيضاً استراتيجيات محتملة لكشف وفصح المعلومات الكاذبة عن جائحة كوفيد-19. ويعتزم المعهد تقديم دورات مماثلة إلى دول أعضاء أخرى في عام 2021.

دال- الذكاء الاصطناعي: المخاطر والفرص

66- في عام 2020، أصدر المعهد، من خلال مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات التابع له، عدة تقارير عن جوانب مختلفة من الذكاء الاصطناعي. وصدر تقرير بعنوان "نحو الابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي: التقرير الثاني عن الذكاء الاصطناعي في مجال إنفاذ القانون الصادر عن الإنترنتبول ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة" نتيجة لتعاون المعهد المستمر مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وقدم التقرير تحليلاً ورؤى متبصرة للتطورات الأخيرة المشهودة في مجال الذكاء الاصطناعي ذات الصلة بإنفاذ القانون، بما في ذلك الاتجاهات الحالية في مجالات الذكاء الاصطناعي وقواعده التنظيمية، وأوصى بإنشاء مجموعة أدوات للابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون.

67- وحل تقرير ثان، بعنوان "الاستخدامات الخبيثة والمنحرفة للذكاء الاصطناعي"، من إعداد المعهد ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) وشركة TrendMicro، الحالة الراهنة لاستخدام التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي لأغراض إجرامية، وكذلك محاولات إساءة استخدام نظم الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها الهيئات العامة أو الخاصة لتحقيق مكاسب إجرامية. وإضافة إلى ذلك، أعد المعهد "مجموعة مؤلفات خاصة عن الذكاء الاصطناعي"، تحتوي على ثمانية مقالات أكاديمية بقلم علماء استشرافيين من جميع أنحاء العالم. وتهدف المقالات، التي تتناول طائفة من المسائل والتحديات القانونية والمتعلقة بالسياسات، بدءاً من تقنيات تزيف المحتوى إلى تحليل الشبكات الاجتماعية، إلى أن تكون بمثابة مورد للقائمين على وضع سياسات وتشريعات الذكاء الاصطناعي وتكييفها.

68- وأجرى المعهد، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، دراسة رئيسية عن الاستخدام الخبيث للذكاء الاصطناعي لأغراض إرهابية، وبحث الاتجاهات والتطورات المشهودة في مجال الذكاء الاصطناعي واستخلص استنتاجات من واقع أساليب العمل الحالية للجماعات والأفراد من الإرهابيين، وأبلغ كذلك عن استخدامات وتجاوزات المجرمين فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي. ويحدد التقرير الناتج عن ذلك، الذي سينشر في عام 2021، ويصف عدة استخدامات خبيثة محتملة للذكاء الاصطناعي في العالم المادي والسيبراني على السواء، فضلاً عن طريقتين محتملتين يمكن من خلالهما أن تسيء الجماعات والأفراد من الإرهابيين استخدام نظم الذكاء الاصطناعي التي أقامت كيانات عامة أو خاصة، ويقدم تقييماً شاملاً لما يشكله ذلك من تهديد للسلطات الوطنية والجهات المعنية.

69- وفي أيار/مايو 2020، نظم المعهد مجموعة من الأحداث عبر الإنترنت، من بينها حلقة عمل تقنية مع الإنترنت بعنوان "كوفيد-19: كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم إنفاذ القانون"، لبحث الكيفية التي يمكن بها للذكاء الاصطناعي أن يساعد أجهزة إنفاذ القانون في دورها في احتواء انتشار جائحة كوفيد-19، مع حماية الموظفين العاملين على الخطوط الأمامية من العدوى.

70- ونظم المعهد أيضاً حلقتي عمل إقليميتين تركزان على الذكاء الاصطناعي ومنع الجريمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالتعاون مع منظمة "Technology Against Crime in Africa" (تسخير التكنولوجيا لمكافحة الجريمة في أفريقيا) ومنظمة C-Minds. وسعى الحدثان إلى زيادة الوعي في أوساط خبراء إنفاذ القانون بالتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي والفرص التي يتيحها.

71- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظم المعهد بالتعاون مع الإنترنت الاجتماع العالمي السنوي الثالث بشأن الذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون، الذي عُقد عبر الإنترنت وضم أكثر من 600 مشارك مسجل من أجهزة إنفاذ القانون والصناعة والأوساط الأكاديمية على مدى خمسة أيام. وكان موضوع الاجتماع هو "حشد الزخم من أجل الذكاء الاصطناعي المسؤول" وكان أحد محاوره الرئيسية تشكيل مجموعة أدوات الابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون.

72- وأخيراً، بدأ المعهد في استكشاف التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي لمكافحة التزايد في المواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت من خلال مبادرة جديدة بعنوان "الذكاء الاصطناعي من أجل أطفال أكثر أماناً"، نُفذت بالتعاون مع وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة. وبدأ المعهد هذه المبادرة في حلقة دراسية شبكية بعنوان "الذكاء الاصطناعي من أجل الخير" استضافها الاتحاد الدولي للاتصالات في تشرين الأول/أكتوبر 2020، كما عرضها في جلسة خاصة خلال الاجتماع العالمي المعني بالذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

سادسا- التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية

73- طوال عام 2020، طرح المعهد أفكاراً جديدة لمنع التهديدات الأمنية العالمية والتخفيف من حدّتها، والترويج لاستراتيجيات قابلة للتطبيق للتصدي لطائفة واسعة من المخاطر الناشئة التي تهدد السلامة. وواصل المعهد دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحسين السياسات القائمة بهدف تعزيز التأهب العام للحوادث التي تنطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وتعزيز القدرة على التخفيف من آثارها، ولا سيما من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات.

74- وفيما يتعلق بالأمن النووي، أعدّ المعهد مبادرات لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز القدرات العامة لوكالات إنفاذ القانون وأجهزة الأمن على إحباط محاولات الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية، بسبل من بينها تبادل المعلومات والاستخبارات في حينها.

ألف- تحسين التعاون فيما بين الوكالات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

75- واصل المعهد دعمه لجهود الدول الأعضاء وعددها 62 دولة المشاركة حالياً في مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي، وذلك لتحسين السياسات القائمة بهدف تعزيز التأهب العام للحوادث التي تنطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وتعزيز القدرة على التخفيف من آثارها، ولا سيما من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات. وكان التركيز الرئيسي خلال عام 2020 يتعلق بإدارة جائحة كوفيد-19 التي تتصل صلة مباشرة بالتهديدات البيولوجية. وشمل ذلك عدة أنشطة مستهدفة يبرها المعهد في مناطق مختلفة، بما في ذلك:

(أ) تعميم دراسة استقصائية بشأن الاحتياجات والدعم فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، من أجل تحسين فهم احتياجات الدول الأعضاء وعددها 62 دولة المشاركة في مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي، ودعم تلك الدول على نحو أفضل في إدارتها لجائحة كوفيد-19؛

(ب) استعراض المشاريع الجارية وتكييف أنشطتها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء خلال أزمة كوفيد-19، بما في ذلك توفير التدريب والمعدات ذات الصلة؛

(ج) تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية عبر الإنترنت لثمانية أقاليم مختلفة واجتماعات أقاليمية لتيسير التعاون الإقليمي وعبر الإقليمي فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19؛

(د) تنفيذ تدابير التصدي الوطنية لكوفيد-19 في بلدان الواجهة الأطلسية الأفريقية من خلال تنظيم دورات تدريبية شخصية على الدفن الآمن والكرام والاتصالات في الأزمات. ونُظّم ما مجموعه 20 دورة تدريبية، شملت عدة مناطق في كل بلد، وقُدّم التدريب إلى 450 شخصاً. وقام بجلّسات التدريب خبراء وطنيون سبق أن درّبهم المعهد؛

(هـ) صياغة مبادئ توجيهية لدعم بلدان منطقة الخليج في إدارتها لأزمة كوفيد-19؛

(و) إنكاء الوعي في أوساط الشباب بالمخاطر، الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان، الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والمخاطر البيولوجية مثل تفشي جائحة كوفيد-19، من خلال تنظيم مسابقة رسم لأطفال المدارس في أوزبكستان بشأن موضوع "عالم آمن من خلال عيون الأطفال"؛

(ز) تنظيم حلقات دراسية تقنية شبكية في مناطق وسط آسيا وشرق ووسط أفريقيا، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومنطقة الساحل، وجنوب شرق آسيا، وشرق أوروبا وجنوب شرقها، من أجل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في إدارة أزمة كوفيد-19.

باء - مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية

76- واصل المعهد دعمه لبلدان مختارة في الشرق الأوسط (الأردن والعراق ولبنان) ومنطقة البحر الأسود (أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا) في تحسين قدرة موظفي أمن الدولة وإنفاذ القانون على وضع وتخطيط وتنفيذ عمليات استخباراتية من أجل إحباط محاولات نقل المواد الإشعاعية والنووية وتعزيز التعاون بين موظفي أمن الدولة وإنفاذ القانون في هذه الدول. وشمل ذلك وضع وتنفيذ مناهج تدريبية في عام 2020 لموظفي إنفاذ القانون والاستخبارات وموظفي السلطات والوكالات المعنية الأخرى في الشرق الأوسط، فضلاً عن تنفيذ تقييمات متعمقة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية في منطقة البحر الأسود.

77- وبسبب جائحة كوفيد-19، نُظمت دورات عبر الإنترنت لتدريب المدربين وعُقدت في الأردن والعراق ولبنان. وخلال هذه الدورات، أُتيحت للمشاركين، ومن بينهم مسؤولون من سلطات إنفاذ القانون والاستخبارات والسلطات التنظيمية، فرصة تعزيز معرفتهم بالتدابير الأمنية والوقائية لمكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية، فضلاً عن تحسين مهاراتهم التدريبية ومهارات الاتصال. وقد مكن التدريب الممارسين المحليين في مجال الأمن الإشعاعي والنووي من توفير التدريب لموظفيهم الوطنيين، مما أدى إلى إنشاء نظام مستدام للتدريب. وبعد كل دورة لتدريب المدربين عبر الإنترنت، عُقدت جلسات توجيه وإرشاد عبر الإنترنت مع المشاركين لمساعدتهم في تنظيم دورات تدريبية وطنية.

78- وفي بيروت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، عُقدت دورة تدريبية وطنية لمدة أربعة أيام قام فيها الممارسون الذين حضروا دورة تدريب المدربين بتدريب نحو 25 مشاركاً من مختلف الوكالات اللبنانية، شملت مواضيع الأمن الإشعاعي والنووي ومكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية.

79- وأخيراً، اضطلع بمهمتين للتقييم عبر الإنترنت في جورجيا وجمهورية مولدوفا. وشمل التقييمان جلسات عامة ومناقشات مستفيضة مع فرادى الوكالات (سلطات الاستخبارات والشرطة والجمارك والهيئات التنظيمية النووية) لاستبانة القدرات والخبرات والمجالات التي يمكن تحسينها فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية.

جيم - دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات تخطيط غير تطفلية ومتكاملة وشاملة في مجال السلامة والأمن

80- ساعد المعهد الدول الأعضاء في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الأهداف الضعيفة والأماكن المزدحمة والبنى التحتية الحيوية.

81- وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع المعهد مجموعة شاملة من الأدوات التقنية لتعزيز أمن الأحداث الرياضية الكبرى ولتحديد سلسلة من المعايير العالمية للتوعية بالمخاطر المرتبطة بتنظيمها. واستناداً إلى خبرة المعهد ومعرفته الواسعتين في هذا الميدان، أصبح المعهد شريكاً في البرنامج العالمي المعني بأمن الأحداث الرياضية الكبرى، ومبادرة الترويج للرياضة والقيم الرياضية كأداة لمنع التطرف العنيف، التي يتولى مكتب مكافحة الإرهاب تنسيقها. وفي هذا الإطار، تولى المعهد تنسيق صياغة فصلين من دليل متعلق بضمان أمن الأحداث الكبرى، من المقرر أن يُنشر خلال عام 2021. ويوفر الفصل المتعلق بالحوكمة الأمنية نهجاً متدرجاً في

تصميم استراتيجية شاملة لتأمين أي حدث كبير، في حين يحدد الفصل المتعلق بالمنجزات الأمنية العناصر الأمنية التي يتعين أخذها في الاعتبار في هذا الإطار.

82- وفي إطار البرنامج العالمي، روح المعهد أيضاً لحلقة عمل بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على أمن الأحداث الرياضية الكبرى وتولى تنسيقها، من أجل تبادل الأفكار بشأن الكيفية التي تعتم بها الدول الأعضاء واللجان المنظمة والاتحادات الرياضية إعادة تنظيم هياكلها المتعلقة بالسلامة والأمن لمواجهة تحديات جائحة كوفيد-19، وتعليق الأنشطة الرياضية وما يترتب على ذلك من انخفاض في الدخل. واتفق جميع المشاركين على ضرورة زيادة تحسين التنسيق بين الوكالات على الصعيدين الوطني والدولي، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى تعزيز خدمات السلامة والأمن.

83- ودعم المعهد، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الأمن السياحي التي وضعت في شيلي مع الجهات المعنية الوطنية، مثل وزارة السياحة ووزارة الداخلية وأجهزة إنفاذ القانون والجهاز القضائي وممثلي السفارات والجهات الفاعلة ذات الصلة من القطاع الخاص. وتوفر الاستراتيجية الأمنية لمحة عامة عن التهديدات والمخاطر والتحديات التي يواجهها قطاع السياحة في مختلف مناطق شيلي، بهدف استبانة الحلول المناسبة للتخفيف من تلك المخاطر وتحسين تدابير الوقاية والتصدي لمكافحة الأنشطة الإجرامية التي تؤثر على تنمية السياحة.

84- وأنجز المعهد البرنامج الذي بدأه في عام 2017 لتعزيز جهود منع الجريمة والتصدي لها في الجهات السياحية في أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات من البحث المكثف وبناء القدرات والحوار مع المشاركين من الدول الأعضاء المستفيدة والمجتمعات المحلية وشركاء المشاريع، شارك في التدريب واجتماعات العمل أكثر من 800 ممثل من القطاع العام والخاص، يضطلع جميعهم بدور هام في صناعة السياحة في بلدانهم. واستبان البلدان المستفيدة مجموعة من النتائج والتوصيات الرئيسية وأقرتها. واستُخدمت تلك النتائج والتوصيات في إعداد دليل منظم لتأمين الجهات السياحية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، يمكن أن تستخدمه أيضاً البلدان التي هي وجهات سياحية في أجزاء أخرى من العالم.

85- واستناداً إلى هذه التجربة الناجحة، بدأ في أواخر عام 2020 برنامج جديد بشأن حماية الأماكن المزدحمة والأهداف المعرضة للخطر، بما يشمل عناصر الأمن السياحي وأمن الأحداث الكبرى. وهو يهدف إلى تنسيق ووضع سياسات أمنية إقليمية من الدول الأعضاء وعددها 34 دولة في القارة الأمريكية (أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وإعداد أدوات تقنية لتيسير تبادل الخبرات والمساعدة التقنية.

سابعا- منع الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها

86- مازالت مجالات حماية الفئات الضعيفة والحد من عوامل الخطر وتشجيع التغيير الإيجابي تشكل مجالات ذات أولوية بالنسبة للمعهد في عام 2020. وأولى المعهد، في سياق تنفيذ مبادراته الشاملة العديدة، اهتماماً خاصاً للشباب وأسهم في تعزيز دور الأسرة بوصفها عاملاً رئيسياً في الكشف المبكر عن التطرف أو أشكال الإدمان المختلفة، بما في ذلك تعاطي المخدرات.

ألف- تعزيز مبادرات منع الجريمة الموجهة نحو الفئات السكانية الضعيفة وتنفيذها

87- واصل المعهد أبحاثه التجريبية التي يجريها في إيطاليا وتونس ولبنان، لاستبانة العناصر السياسية الأساسية في دعم وتعزيز دور الأسرة في الوقاية من تعاطي المخدرات والتعافي منه. وكانت مناقشات مجموعات التركيز التي أجريت في البلدان الثلاثة في عام 2020 بمثابة فرصة للجمع بين ممثلي المؤسسات

الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمهنيين العاملين في القطاعين العام والخاص. واستعرضت مجموعات التركيز التحديات الراهنة وقدمت توصيات مختلفة بشأن كيفية توطيد دور الأسرة في الوقاية من تعاطي المخدرات في أوساط الشباب، وذلك مثلاً بتعزيز شبكات الخدمات، وتعزيز آليات التعاون بين الجهات المعنية، ومراعاة الحواجز الثقافية والسياقية.

88- ووُضعت مجموعة من التوصيات الخاصة بكل سياق بعينه وأدرجت في التقارير القطرية الثلاثة بهدف إكفاء الوعي، وتعزيز تبادل المعارف، والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحسين نظام التدخلات بغرض تلبية الاحتياجات المحددة للأسر على نحو أفضل وتوفير التدخل السريع في الحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، وضمان حماية حقوق الإنسان، وتقليل مواطن الضعف، وتعزيز قدرة الأفراد والأسر على الصمود. وقد أبرزت الظروف الاستثنائية، كتلك التي شهدتها بلدان كثيرة خلال جائحة كوفيد-19، كيف يمكن لمواطن ضعيف الأسر أن تتغير بسرعة، مما يؤكد على أهمية تعزيز دورها في حماية الشباب ودعمهم.

89- وفي عام 2020، أعد المعهد تقريراً نهائياً لعرض نتائج المشروع التجريبي (يصدر قريباً). ويتضمن التقرير وصفاً للأنشطة التي نُفذت في البلدان الثلاثة ويقترح إجراءات عملية لكل بلد فيما يتعلق بالنظام الحالي للخدمات والمؤسسات العاملة بنشاط في هذا المجال، للتمكن من اتخاذ تدابير أكثر فعالية مصممة لتكون أكثر ملاءمة للاحتياجات المحددة للأسر.

90- ومن أجل تحسين بلورة سياقات التهديدات والاتجاهات الناشئة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ومعالجة شؤون الفئات السكانية الضعيفة من خلال عدسة منع الجريمة والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية، نظم المعهد في كانون الأول/ديسمبر 2020 منتدى لمدة أربعة أيام بعنوان "كوفيد-19، والأولويات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية: تسليط الضوء على الفئات الضعيفة". وهياً المنتدى فرصة لاستبانة التدابير العملية اللازمة لحماية أكثر الناس ضعفاً والحد من خطر تعرضهم للإيذاء. وُحددت توصيات رئيسية لكي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل التصدي بفعالية أكبر لأزمة كوفيد-19، فضلاً عن تعزيز التأهب لمواجهة الأزمات في المستقبل. وحدد المنتدى حماية حقوق الإنسان، ودعم سيادة القانون، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، باعتبارها مسائل أساسية شاملة لعدة قطاعات. وشارك في هذه المناسبة أكثر من 200 شخص، من بينهم ممثلون عن البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

91- ومن المسائل التي جرى تناولها في المنتدى هشاشة الاقتصاد نتيجة لجائحة كوفيد-19 وخطر استغلال الجماعات الإجرامية المنظمة لتلك الهشاشة لتوسيع أعمالها ونفوذها. وأثبتت الجماعات الإجرامية انتهازياتها أثناء الجائحة، ولا سيما في مجال التزوير واختراق الاقتصاد القانوني. فقد استغلت قسراً هائلاً من الموارد التي قامت الدول بتخصيصها وتوزيعها لمواجهة الجائحة، واستخدمت هذه الدينامية لرشوة الموظفين العموميين، لتستنزف بذلك الأموال من القطاعات الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الحماية الاجتماعية.

92- وسلط المنتدى الضوء أيضاً على كيفية إدماج جائحة كوفيد-19 في روايات ودعايات الجماعات الإرهابية، وكيف انتشرت هذه الروايات عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكيف تأثر الشباب، الذين يقضون وقتاً متزايداً على الإنترنت، بالأفكار المتطرفة.

93- وأعد المعهد تقريراً عن المنتدى بعنوان "كوفيد-19، والأولويات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية: تسليط الضوء على الفئات الضعيفة"، يلخص العروض الإيضاحية والمناقشات والتعليقات الواردة من الخبراء وغيرهم من المشاركين التي جُمعت خلال الحدث الذي دام أربعة أيام.

باء - تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية على الوصول إلى الفئات الضعيفة من الأفراد والسكان

94- واصل المعهد دعمه لإنдонونيسيا والفلبين في جهودهما الرامية إلى تحسين نظامي قضاء الأحداث فيهما وزيادة استخدام بدائل السجن وتدابير تجنب الاحتكاك بنظام العدالة الجنائية، بغرض الحيلولة دون تجنيد الأحداث بواسطة المنظمات الإجرامية والجماعات المتطرفة العنيفة. وشمل ذلك تقديم الدعم في وضع خطط عمل وطنية في كلا البلدين بهدف وضع مجموعة من الأنشطة العملية التي يتعين تنفيذها من أجل تحسين كل نظام من نظامي قضاء الأحداث، بهدف محدد هو زيادة استخدام التدابير البديلة وتدابير تجنب الاحتكاك بنظام العدالة الجنائية، مما يخفف من خطر تعريض الأطفال للمجذّدين من المتطرفين العنيفين وأعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة العاملين في السجون.

95- وبالمثل، اضطلع المعهد بأعمال في مالي ومنطقة الساحل والمغرب العربي لإدماج فئة الشباب والفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع، وفي بعض الحالات، إعادة تأهيلهم، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على مواجهة التطرف العنيف والمنظمات الإجرامية. فعلى سبيل المثال، استطاع المعهد، من خلال تصميم أنشطة تدريبية وتمكينية مكيفة خصيصاً لتلائم السياق وتقديمها إلى القادة الشباب المحليين في حالات ما بعد انتهاء النزاع، أن يروج بفعالية لأهمية التفكير النقدي وإدارة النزاعات والكفاءة السياسية، بغرض تقديم بدائل إيجابية للتحريض على العنف، الذي يفرض في كثير من الأحيان إلى التطرف الإرهابي.

ثامنا - دعم الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022

96- ينفذ المعهد الأقاليمي حافظة أنشطته المكثفة في المقام الأول باستخدام التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، بما يشمل تبرعات سنوية مقدمة من حكومة إيطاليا، بصفتها البلد المضيف. ولا يتلقى المعهد تمويلاً من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتتمثل الغالبية العظمى من التبرعات التي يتلقاها المعهد في أموال مقدمة لأمد قصير ومخصصة الغرض ومرصودة لمشاريع معينة. وعلى الرغم من أن المعهد يعمل بنشاط على تعبئة الأموال، ويسعى باستمرار إلى توسيع قاعدته من الجهات المانحة، فإن هذا التمويل كان بطبيعته متقطعاً وغير قابل للتنبؤ به، ما أثر على استقرار عمليات المعهد واستدامتها. وفي ظل هذه الظروف المالية، من المرجح أن يواجه تنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي الطموح للفترة 2019-2022 تنفيذاً ناجحاً وشاملاً صعوبات من دون الدعم المحوري من جانب الدول الأعضاء والجهات الأخرى وتبرعاتها.